

الجিروزاليم بوست | هل يتشكل إجماع دولي بين الدول العربية في منتدى الدوحة؟



الاثنين 8 ديسمبر 2025 م

في منتدى الدوحة الأخير، رصد سيد فراتزمان تقاريرًا لافتاً في مواقف عدد من المسؤولين من دول عربية مختلفة تجاه مستقبل غزة، إذ ظهر اتجاه واضح نحو دفع اتفاق وقف إطلاق النار، المدعوم من إدارة ترامب، إلى مرحلة جديدة تشمل ترتيبات سياسية وأمنية أكثر تفصيلاً، مع إشارة إلى رغبة أمريكية في تسريع هذا الانتقال.

في اليوم الأول من الدورة الثالثة والعشرين لمنتدى الدوحة في قطر، أدرج جيروزاليم بوست هذه التطورات في سياق إقليمي أوسع، كشف تحركاً دبلوماسياً نشطاً يهدف إلى تثبيت الهدنة وتهيئة ظروف انتقالية في قطاع غزة، وسط تعدد الوسطاء وتضارب الدسabات السياسية والأمنية.

الدافع العربي نحو المرحلة التالية من الهدنة

خلال أعمال المنتدى، شدد وزير خارجية الانقلاب المصري بدر عبد العاطي على ضرورة نشر قوة دولية لمراقبة وقف إطلاق النار في أقرب وقت، في إطار المرحلة الثانية من الاتفاق المقترن بغزة، بحسب ما نقلت صحيفة "عرب نيوز". وعكس هذا التصريح استعداداً عربياً للتعامل مع ترتيبات أمنية دولية، شريطة لا تفرض وقائع تؤدي إلى تهجير السكان أو إعادة رسم خريطة القطاع ديموغرافياً.

في السياق نفسه، أعلن وزير الخارجية التركى هakan Fidan لوكالات رويترز أهمية إنشاء إدارة مدينة فلسطينية مؤوثقة وقوية شرطة مدربة، بهدف تمهيد الطريق أمام نزع سلاح حماس وتسليمها إدارة القطاع، معتبراً أن الحركة مستعدة للتخلص من حكمها مقابل قيام كيان مدنى قادر على ضبط الأوضاع.

قطر تضغط لتجاوز مرحلة الجمود

ضغطت قطر، بصفتها الدولة المضيفة للمنتدى وأحد أبرز وسطاء الوساطة، نحو الانتقال إلى المرحلة التالية من الاتفاق، رغمبقاء رهينة إسرائيلي واحد داخل غزة. ورأى الدوحة أن البدء في المرحلة الجديدة قد يحدث حتى قبل الإفراج عن جميع الرهائن، على الرغم من أن الاتفاق الأصلي يشترط تسليمهم كاملاً.

وصف رئيس الوزراء القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني المرحلة الحالية بـ"الدرجة"، مشيراً خلال إحدى جلسات المنتدى إلى أن المفاوضين يعملون على دفع مسار التهدئة إلى الأمام وترسيخ الهدنة المدعومة أمريكاً، مؤكداً دور بلاده العهوري في مواصلة جهود الوساطة بين الأطراف المتصارعة.

عقدة الدخول ومخاوف التهجير

أوضحت مصر أنها لن تفتح معبر رفح لمجرد السماح لسكان غزة بالمغادرة في اتجاه واحد، مؤكدة رفضها القاطع لأي خطوة تؤدي إلى تهجير الفلسطينيين أو منعهم من العودة. ورأى القاهرة أن فتح المعبر يجب أن يضمن حركة دخول وخروج متبدلة، لا أن يتحوال إلى ممر دائم للنزوح الجماعي.

خلال الدرب، طرحت جهات إسرائيلية سيناريوهات تستند إلى تشجيع سكان غزة على الانتقال إلى بلدان المجاورة مثل مصر أو ليبيا، إلا أن هذه المقترنات اصطدمت برفض إقليمي واسع، خصوصاً من الجانب المصري الذي أعلن بوضوح أنه لن يشارك في أي مشروع يفرغ القطاع من سكانه

ورغم وجود توافق عام بين عدد من الدول العربية وتركيا على ضرورة نشر قوة دولية لتحقيق الاستقرار في غزة، ظل التردد واضحاً عندما تعلق الأمر بإرسال قوات وطنية للمشاركة فيها أبدت أنقرة استعداداً مبدئياً للمساهمة، إلا أن الحكومة الإسرائيلية عارضت توسيع الدور التركي، نتيجة قلقها من علاقات أنقرة بحركة حماس

أمام هذا المشهد المعقد، يبدو أن المرحلة التالية من اتفاق غزة ما زالت رهينة لتوازنات دقيقة بين الرغبة في إنهاء الصراع وبين المخاوف من تداعياته السياسية والأمنية وترجح التقديرات أن الإدارة الأمريكية ستكتفى بتدخلها والتنسيق بشكل أوسع مع الدول العربية والإسلامية من أجل بلورة صيغة قابلة للتنفيذ، تحفظ الاستقرار ولا تفتح الباب أمام جولات جديدة من العنف

<https://www.jpost.com/middle-east/article-879411>